

الفصل الأول

نظام الرقابة الداخلية الفعال وتأثيره على المعلومات المحاسبية الإلكترونية

شهدت الرقابة الداخلية تطوراً مستمراً في مفاهيمها، ابتداءً من النظر إلى أهميتها في حماية الموجودات من السرقة وسوء الاستخدام والتأكد من صحة المعلومات وكشف المخالفات والنواقص، مروراً بالمفهوم الأوسع الذي يشمل رفع الكفاءة التشغيلية والالتزام بتطبيق القوانين والسياسات الموضوعية، فضلاً عن مصداقية الإبلاغ المالي وتحسين نوعية التقارير المالية وتقليل أعمال التدقيق والوقت الضائع بجانب تقليل التكلفة وتقليل الخسائر باعتبارها مرجع إرشادي لعمليات المصرف.(المطارنة، 2009).

إن تبني المؤسسات استخدام الكمبيوتر في نظم المعلومات المحاسبية والتخلي عن التسجيل اليدوي والدفاتر المحاسبية ساعدها كثيراً على تطوير أساليب إدارتها، ورفع مستوى الأداء والإنتاجية والسرعة في مجال عملها، وكذلك توفير المعلومات الإدارية والمالية بشكل آني وتسهيل إمكانية تكامل المعلومات وترابط الأنظمة المعلوماتية الإدارية والمالية وبالتالي توفير الإحصائيات والمعلومات الصحيحة على مستوى القطاعات، ولما كانت أنظمة المعلومات المحاسبية منهجاً حديثاً لأداء الأعمال باستخدام شبكات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كان لا بد من المسارعة إلى التفكير في أسلوب مناسب للرقابة على هذه المعاملات (Thomas et.al, 2002).

مشكلة الدراسة:

يشهد العالم تطوراً متسارعاً في مجال نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة يتطلب اهتماماً وتطوراً مماثلاً في مجال الرقابة الداخلية من أجل ضمان فعالية هذه الأنظمة والمحافظة على قدرتها على تلبية احتياجات الإدارة، إذ أنه بلا شك أن للرقابة الداخلية دورها الايجابي في الحد من الآثار السلبية لاستخدام تلك الأنظمة، حيث إنها تهدف أساساً إلى ضمان فعالية وكفاءة العمل وإضفاء الثقة والمصادقية على البيانات المستخرجة من خلال هذه النظم. وتركز هذه الدراسة على معرفة فعالية الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في البنوك العاملة في قطاع غزة، وبناءً على ما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى فعالية الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات

المحاسبية الالكترونية في البنوك العاملة في قطاع غزة؟

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من ضرورة التعرف على التطور في الإجراءات الرقابية بما يتناسب مع التطور في الأنظمة المحوسبة المستخدمة، وتهيئة الوسائل العلمية لحماية وصيانة هذه النظم ، ومن قدرة الرقابة الداخلية على متابعة أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية، والتأكد من سلامتها عند ممارسة العمليات المصرفية بمختلف أنواعها، خاصة مع تعدد المخاطر الناجمة عن استخدام الحاسوب والبعد العلمي لآثارها ومحاولة دراسة الاتجاهات الحديثة في مجال أمن المعلومات المحوسبة للتغلب على هذه

المخاطر والتأكد من توافر وسائل حماية تكفل لأنظمة المعلومات المالية استمرارها، وبالتالي نجاح أداء العمل الرقابي.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف مهمة:-

(1) معرفة مدى قدرة الرقابة الداخلية في البنوك العاملة في قطاع غزة

على الرقابة على أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية.

(2) التعرف على كيفية الرقابة على نظم المعلومات المحاسبية ومدى

فعالية هذا النوع من الرقابة في البنوك العاملة في قطاع غزة.

فرضيات الدراسة:

(1) نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في البنوك العاملة في قطاع

غزة تحقق أهداف نظام الرقابة الداخلية بكفاءة وفعالية

(2) تتميز نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية بالخصائص التي تجعل

نظام الرقابة الداخلية أكثر كفاءة وفعالية.

(3) توفر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في البنوك العاملة في

قطاع غزة الخصائص التي يتطلبها نظام الرقابة الداخلي الفعال.

(4) يؤثر استخدام أسلوب الرقابة العامة على فعالية أنظمة المعلومات

المحاسبية الالكترونية في البنوك العاملة في قطاع غزة.

(5) يؤثر استخدام أسلوب الرقابة على التطبيقات على فعالية أنظمة

المعلومات المحاسبية الالكترونية في المصارف العاملة في قطاع

غزة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المدققين الداخليين، والمحاسبين الرئيسيين، والمدراء الماليين في البنوك العاملة في قطاع غزة. وقد بلغ عدد تلك البنوك 9 بنوك منها 6 تجارية و 3 اسلامية. وعليه فقد تم توزيع 45 استبانة بواقع 5 استبانات لكل بنك (2 مدقق داخلي وعدد 2 محاسب رئيسي وعدد 1 مدير مالي) وقد تم استرداد 40 استبانة سليمة وصالحة للتحليل.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (حمادة، 2010)

هدفت إلى دراسة الضوابط الرقابية العامة لتنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية وأثرها في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية في مكاتب مراجعة الحسابات في مدينة دمشق، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن لضوابط الرقابة بمكوناتها المختلفة أثر كبير في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية. كما أوصت الدراسة بضرورة تبني شركات القطاع العام والخاص جميعاً في سورية ضوابط الرقابة العامة لتنظم المعلومات المحاسبية ، وضرورة إجراء دورات تدريبية للعاملين في إدارة نظم المعلومات بهدف زيادة تأهيلهم في مجال الضوابط.

2- دراسة (إيمان جل، 2010)

وقد هدفت إلى الكشف عن مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها أن نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية فاعلة من حيث تلبية متطلبات عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات. وقد أوصت الدراسة بضرورة اهتمام المصارف التجارية العراقية

الأهلية باستخدام نظم المعلومات المحاسبية لأداء وظائفها المتعددة من تخطيط ورقابة واتخاذ القرار بشكل أوسع، وذلك لانجازها بفاعلية أكبر. والتأكيد على التحسين المستمر لنظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية، مما يمكنها من مواكبة التطورات التكنولوجية في المجال المالي والمحاسبي.

3- دراسة (الحكيم، 2010)

هدفت الدراسة لقياس إمكانية القيام بتقييم بنية الرقابة الداخلية المؤتمتة من قبل مفتشي الجهاز عند قيامهم بعملية تدقيق المؤسسات الاقتصادية التي تستخدم نظم المعلومات المحاسبية المؤتمتة وفق معايير الرقابة على نظم المعلومات، بما يتناسب والتطور الحاصل في مجال استخدام تقنية المعلومات في النظم المحاسبية. واستخدمت الدراسة مختلطة استقرائية استنباطية، تبدأ من دراسة لهذه المعايير، ودراسة إمكانية تطبيقها من قبل مفتشي الجهاز المركزي للرقابة المالية ومدى جدوى هذا التطبيق لتنتهي فيما بعد بتحديد مجموعة من المقترحات والتوصيات المنسجمة مع هذه النتائج.

4- دراسة (الحديثي، 2008)

هدفت الدراسة إلى تقويم درجة متانة إجراءات الرقابة الداخلية العامة، والتطبيقية في المؤسسات المالية في الأردن والعوامل المؤثرة على ذلك مثل حجم المؤسسات مقاساً برأس المال، وعدد العاملين في قسم الحاسوب وفي المؤسسة، وعدد الأقسام المستفيدة من قسم الحاسوب، وأيضاً إلى فحص العلاقة بين إجراءات الرقابة الداخلية وكل من عمر المؤسسة وعمر قسم الحاسوب وعدد التطبيقات، والمستوى الوظيفي لمدير قسم الحاسوب، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج منها أن هنالك ضعفاً في تطبيق إجراءات كل

من: الرقابة التنظيمية والرقابة على الوصول إلى بيانات النظام والرقابة على أمن البيانات والملفات والرقابة العامة.

وأن هنالك تطبيقاً متوسطاً لإجراءات الرقابة على كل من: خطوات التوثيق وتطوير النظم والرقابة على التشغيل والرقابة التطبيقية والرقابة الداخلية.

5- دراسة (البحيصي والشريف، 2007)

هدفت الدراسة إلى التعرف على المخاطر التي تواجه نظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية في المصارف العاملة في قطاع غزة، وعلى أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث تلك المخاطر والإجراءات التي تحول دون وقوع تلك المخاطر. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن حدوث مخاطر نظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية ترجع إلى أسباب تتعلق بموظفي البنك نتيجة قلة الخبرة الوعي والتدريب، إضافة إلى أسباب تتعلق بإدارة المصرف نتيجة لعدم وجود سياسات واضحة ومكتوبة وضعف الإجراءات والأدوات الرقابية المطبقة لدى المصرف. وإن المصارف العاملة في قطاع غزة تتبع إجراءات حماية كافية لمواجهة مخاطر نظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية. وأوصت الدراسة بضرورة دعم الإدارة العليا للمصارف أمن المعلومات لديها.

6- دراسة (خصاونة، 2002)

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر تطور المعالجة الالكترونية للبيانات في أنظمة ومخاطر الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في الأردن، وتوصلت الدراسة إلى أن تطور المعالجة الإلكترونية للبيانات أدى إلى ظهور تحديات ومشكلات رقابية جديدة وازدياد الحاجة إلى بناء وتصميم أدوات

رقابية تتناسب مع طبيعة المعالجة الإلكترونية للبيانات وتحدياتها، وضرورة أن يشمل ذلك كافة عناصر الرقابة بشقيها التطبيقية والعامة. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير البنية التحتية التكنولوجية لتنظم المعلومات المصرفية بصورة مستمرة لضمان تحقيق الرقابة الفعالة، كما أوصت بضرورة زيادة الاهتمام بتدريب وتأهيل الكوادر البشرية للقيام بمهام الرقابة بكفاءة وفاعلية.

7- دراسة (Donald and, Oxner , 2001)

ناقشت الدراسة أهمية التدقيق والرقابة الداخلية في البنوك الصناعية ودور المعلومات التي يقدمها المدقق الداخلي في تحقيق أهداف المنشأة، وكشف الأخطاء ومعالجتها ومنع عمليات الغش والاحتيال وتأمين الحماية المناسبة لأصول المنشأة وممتلكاتها، والتقليل من حجم المخاطر التي تتعرض لها، كما ناقشت الدراسة دور نظام الرقابة الداخلية كأحد الأنظمة الفرعية المكونة للنظام المحاسبي في التأكد من صحة وسلامة مدخلات النظام المحاسبي ، وأنجزت الدراسة عبر بإجراء مسح عام شمل المدققين الداخليين في البنوك والمؤسسات المصرفية في الولايات المتحدة ، وتوصلت الدراسة إلى أن نظم الرقابة والتدقيق الداخلي المستخدمة في هذه المصارف تسهم في إضافة قيمة جديدة للمنظمة وتساعد في تحقيق الأهداف بخطط الأعمال وتقارير الرقابة وبما تتضمنه من توصيات لإصلاح الأخطاء وتطوير الأعمال.

8 - دراسة (Burtuon , 2000)

هدفت الدراسة إلى تقييم نظم وتكنولوجيا المعلومات المتعلقة بنشاطات التدقيق والرقابة الداخلية والتحقق من مدى كفاءتها وفعاليتها وتقديم

المقترحات اللازمة لتطويرها وصيانتها وتطوير البرمجيات التطبيقية المستخدمة. وتوصلت الدراسة إلى ابراز دور نظم وتكنولوجيا المعلومات المحاسبية في حماية الممتلكات من خلال توفير إجراءات وضوابط الأمن والحماية المناسبة، وتأكيد عينة الدراسة واتفاق إجاباتهم حول ضرورة رفع مستوى كفاءة نظم وتكنولوجيا المعلومات المحاسبية وأجراء عمليات الصيانة والتطوير المستمرة للتجهيزات الآلية والبرامج التطبيقية لتحقيق مستوى أفضل من إنجاز الأعمال والمهام.

نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية والرقابة عليها:

أصبح الحاسوب حجر أساس في ثقافة المجتمعات وفي شتى مجالات الحياة، وأداة من أدوات المعرفة، ولأن العصر الحالي هو عصر المعلومات وأنظمتها والبحث عن أفضل استخداماتها بأقل تكلفة ووقت، زادت أهمية المعلومات في العصر الحديث نتيجة التطور التكنولوجي والذي واكبت تطور الحواسيب، مما أدى إلى توفير الوقت والجهد وسرعة نقل البيانات والمعلومات إلى مستخدميها (Robert, et.al., 2007). إن استخدامات الحواسيب متعددة، منها تخزين ومعالجة المعلومات والتي تعتبر عنصر هام من عناصر اتخاذ القرارات، وخاصة في مجال المعلومات المحاسبية، والتي هي من أهم المعلومات التي يسعى المستخدم للحصول عليها لاتخاذ قراره السليم، ولهذا يجب أن تتصف المعلومات المحاسبية بعدة خصائص رئيسية مثل: الملائمة، وإمكانية الاعتماد عليها، والثبات وقابليتها للمقارنة حتى تصبح هذه المعلومات مفيدة وكاملة من جميع جوانبها لاتخاذ قرارات رشيدة. (قاسم، 2004) ولذلك كان لا بد للمؤسسات بمختلف مجالاتها سواء أكانت

صناعية، أو خدمية، أو إنتاجية وغيرها من استخدام الأنظمة المحوسبة لتوفير المعلومات الملائمة والمناسبة وتوصيلها في وقتها المناسب لمستخدميها في جميع المستويات الإدارية.

الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية:

وهي ضوابط لا تتعلق مباشرةً بالعمليات المحاسبية ولكنها ذات أهمية عالية لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، كونها تمثل سياسات رقابية إدارية وتنظيمية يتم تطبيقها على إدارة نظم المعلومات، حيث أنه يوجد هناك ضوابط رقابية لا تتعلق مباشرةً بالعمليات المحاسبية، بل لها منفعة ملحوظة لنظم المعلومات المحاسبية ويطلق على هذه الضوابط الرقابية مصطلح أساليب الرقابة العامة: وهي تمثل المعايير والتوجيهات التي يلتزم بإتباعها المختصون بوظائف جمع المعلومات وتبويبها وتلخيصها، وتدخل تحت نطاق مهام مركز قسم معالجة البيانات إلكترونياً وتشتمل على:

أ- ضوابط الرقابة التنظيمية:

وتتمثل في الضوابط والإجراءات الرقابية المتعلقة بفصل الوظائف بين إدارة نظم المعلومات والإدارات الأخرى ذات العلاقة، وفصل الواجبات ونقسيمها، وتحديد المسؤوليات في دائرة الحاسوب نفسها من أجل تقليل مخاطر الغش (Chow Chee, 2006).

ب- ضوابط الرقابة على الوصول:

وهي إجراءات رقابية مصممة لمنع واكتشاف الأخطاء والمخالفات التي تحدث نتيجة لمحاولات الدخول والاستخدام غير المرخص لأجهزة الحاسوب وبيانات النظام. وتهدف هذه الإجراءات إلى ضمان السماح للأشخاص المصرح لهم فقط بالوصول إلى الأجهزة والبرمجيات المحاسبية

وتحديدهم ضمن المدى الذي يتفق مع طبيعة وحجم أعمالهم الوظيفية وضمن أوقات العمل الرسمي (موسكوف وسيكن، 2002).

ت- ضوابط الرقابة على أمن وحماية الملفات:

وتشمل الإجراءات اللازمة لتحقيق الأمن والحماية لمكونات النظام المادية والمنطقية ومواجهة المخاطر المختلفة، كمخاطر الوصول غير المصرح به الذي يقوم به قرصنة الحاسوب فضلاً عن المخاطر الناجمة عن العوامل الطبيعية الخارجية التي قد تتسبب في إخفاق النظام بمكوناته المادية والبرمجية، وعدم القدرة على إتاحتها للمستخدمين، وضمان إدارة النظام وإدامته (الليثي، 2005).

ث- ضوابط الرقابة على توثيق النظام وتطويره:

وتشمل الضوابط والإجراءات الرقابية المتعلقة بتوثيق نظم المعلومات وتوصيفها بمكوناتها المادية والمنطقية، وتوثيق إجراءات المستخدم النهائي فضلاً عن توثيق حالات التطوير والتحديث المستمرة للنظام بعد تشغيله (الحكيم، 2010).

أداة الدراسة:

تم تصميم وتوزيع إستبانة خاصة لتحقيق أهداف الدراسة وقد تكونت الاستبانة من قسمين رئيسيين، القسم الأول وهو عبارة عن البيانات الشخصية والمهنية الخاصة بالمستجيب، أما القسم الثاني فيتعلق بواقع عملية التدقيق على نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك وقد تم تقسيمه إلى عدة مجالات كل مجال منها يتعلق باحدى فرضيات الدراسة.

خصائص عينة الدراسة

الجدول رقم (1) يعرض خصائص عينة الدراسة

جدول (1) خصائص عينة الدراسة

الوظيفة الحالية	العدد	%	المؤهل العلمي	العدد	%
مدقق داخلي	17	42.5	بكالوريوس	35	87.5
مدير مالي	8	20	ماجستير	5	12.5
محاسب رئيسي	15	37.5	دكتوراه	0	0
المجموع	40	100.0	المجموع	40	100.0
سنوات الخبرة	العدد	%	التخصص العلمي	العدد	%
أقل من 5 سنوات	1	2.5	محاسبة	24	60.0
5 - 10 سنوات	19	47.5	مالية ومصرفية	9	22.5
10 - 15 سنة	20	50.0	إدارة	6	15.0
15 سنة فأكثر	0	0	أخرى	1	2.5
المجموع	40	50.0	المجموع	40	100.0

يتضح من جدول (1) أن عينة الدراسة تشتمل على كل من لهم علاقة بنظم المعلومات المحاسبية في البنوك من مدراء ماليين ومحاسبين رئيسيين ومدققين داخليين، هذا يعني أن المبحوثين لديهم إلمام تام بموضوع الاستبانة وكذلك تتوفر لديهم المقدرة الجيدة على فهم الأسئلة والإجابة عليها.

أما من حيث المؤهل العلمي، فيتضح أن الغالبية العظمى من أفراد العينة هم من حملة درجة البكالوريوس، وهذا يعكس حقيقة أن أكثر العاملين في البنوك هم من حملة البكالوريوس، أما حملة درجة الدراسات العليا كانت النسبة أقل وهم غالباً مدراء الفروع. أما من حيث التخصص العلمي، أن

معظم المبحوثين هم من تخصصات ذات علاقة مباشرة بنظم المعلومات المحاسبية . محاسبة وعلوم مالية ومصرفية وإدارة أعمال) مما يعني انهم قادرون على فهم الأسئلة والإجابة عليها بدرجة عالية من الدقة والواقعية. أما من حيث سنوات الخبرة، يتضح أن معظم مفردات مجتمع الدراسة سنوات الخبرة لديهم عدد سنوات من الخبرة لا يقل عن خمسة سنوات، وهذا مؤشر على توفر الخبرة الكافية لمفردات عينة الدراسة لفهم مقصود الاستبانة وبالتالي يعزز الثقة في إجاباتهم.

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي درجة القدرة المتوسطة (المتوسطة) وهي 3 أم لا، النتائج موضحة في جدول (2).

جدول (2) المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لفقرات مجال "الالتزام بأهداف نظام الرقابة الداخلية"

الرقم	الفقرة	المتوسط	الاختبار القيمة	Sig.	الرتبة
1	يؤثر نظام الرقابة الداخلية المطبق داخل البنك على صحة ومصداقية المعلومات المحاسبية، وعلى دقة البيانات والمعلومات.	4.30	6.00	*0.000	2

الرتبة	Sig.	الاختبار قيمة	المتوسط	الفقرة	
2	*0.000	5.92	4.30	يستطيع نظام الرقابة الداخلية المطبق حماية الموجودات والملفات والمعلومات في البنك من سوء الاستخدام.	2
1	*0.000	6.17	4.43	يشجع نظام الرقابة الداخلية على الالتزام بالسياسات الإدارية والمحاسبية المرسومة من قبل الإدارة العليا.	3
5	*0.000	5.92	4.25	لنظام الرقابة الداخلية القدرة على تنمية الكفاية الإنتاجية في مهام نظام المعلومات المحاسبي في المصرف.	4
4	*0.000	6.08	4.28	لنظام الرقابة الداخلية القدرة على اكتشاف الأخطاء والغش في نظام المعلومات المحاسبي بالمصرف.	5
	*0.000	6.17	4.31	جميع فقرات المجال معاً	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.
 من جدول (2) يمكن ملاحظة أن جميع الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ كما أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات كان أعلى

من 4 (الدرجة الكلية من 5) الامر الذي يعني موافقة افراد العينة على محتوى الفقرات بدرجة عالية. وهنا يمكن الإشارة إلى الفقرات التي حصلت على أعلى درجة موافقة وهي الفقرة الثالثة" يشجع نظام الرقابة الداخلية على الالتزام بالسياسات الإدارية والمحاسبية المرسومة من قبل الإدارة العليا" والفقرة الأولى "يؤثر نظام الرقابة الداخلية المطبق داخل المصرف على صحة ومصداقية المعلومات المحاسبية، وعلى دقة البيانات والمعلومات"، والفقرة الثانية "يستطيع نظام الرقابة الداخلية المطبق حماية الموجودات والملفات والمعلومات في المصرف من سوء الاستخدام". وبشكل عام يتضح بأن المتوسط الحسابي للمحور يساوي 4.31، قيمة اختبار الإشارة 6.17، والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "الالتزام بأهداف نظام الرقابة الداخلية" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، إضافة إلى أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال أعلى عن درجة القدرة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني موافقة المبحوثين على فقرات هذا المجال، وبالتالي نقبل الفرضية التي تنص على أن نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في المصارف العاملة في قطاع غزة تحقق أهداف نظام الرقابة الداخلية بكفاءة وفاعلية.

الفرضية الثانية:

تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة القدرة المتوسطة وهي 3 أم لا، النتائج موضحة في جدول (3).

جدول (3) المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من

فقرات مجال " الالتزام بخصائص نظام المعلومات "

م	الفقرة	المتوسط	الاختبار	قيمة	(.Sig)	الرتبة
1	يتميز النظام المحاسبي بالسرعة الفائقة في أداء العمليات الحسابية المختلفة ومن ثم تزويد أصحاب المصلحة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات بالسرعة المطلوبة.	4.20	6.00	*0.000	6	
2	يستطيع النظام المحاسبي إجراء العديد من الاختبارات الرقابية المبرمجة مسبقاً للتأكد من تحقق الشروط التي يتطلبها النظام ووظائف أخرى يمكن برمجتها بحسب حاجة المستخدمين.	4.23	6.08	*0.000	5	
3	قدرة النظام على أداء العمليات المحاسبية بدرجة عالية من الكفاءة.	4.33	6.17	*0.000	2	
4	لنظام المحاسبي القدرة على تصنيف المعلومات المخزنة داخل النظام حسب وجهات نظر متعددة ل تكون صالحة لعملية اتخاذ القرارات.	4.23	5.92	*0.000	4	
5	يضمن النظام تسجيل وتخزين البيانات المحاسبية بما يتفق مع المبادئ والقواعد المحاسبية المقبولة عموماً ويمنع حالات الغش والتلاعب والخطأ المقصود وغير المقصود.	4.35	6.08	*0.000	1	

م	الفقرة	المتوسط	الاختبار	قيمة	(.Sig)	الرتبة
6	يقدم النظام النتائج بصحة عالية جداً فضلاً على أنه يعطي نتائج خالية من أي نسبة خطأ إلا ما قد يرتكبه الملقن أثناء عملية إدخال البيانات من الأخطاء.	4.30	6.00	*0.000	3	
	جميع فقرات المجال معاً	4.27	6.17	*0.000		

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (3) يمكن ملاحظة أن جميع الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ كما ان المتوسط الحسابي لجميع الفقرات كان أعلى من 4 (الدرجة الكلية من 5) حيث جاء هذا الوسط محصوراً ما بين 4.2 - 4.3، الامر الذي يعني موافقة افراد العينة على محتوى الفقرات بدرجة عالية. وهنا يمكن الإشارة إلى الفقرات التي حصلت على أعلى درجة موافقة هي الفقرة الخامسة بمتوسط حسابي قدره 4.35 "يضمن النظام تسجيل وتخزين البيانات المحاسبية بما يتفق مع المبادئ والقواعد المحاسبية المقبولة عموماً ويمنع حالات الغش والتلاعب والخطأ المقصود وغير المقصود" تليها الفقرة الثالثة بمتوسط حسابي قدره 4.33 "قدرة النظام على أداء العمليات المحاسبية بدرجة عالية من الكفاءة" والفقرة السادسة بمتوسط حسابي قدره 4.3 "يقدم النظام النتائج بصحة عالية جداً فضلاً على أنه يعطي نتائج خالية من أي نسبة خطأ إلا ما قد يرتكبه الملقن أثناء عملية إدخال البيانات من الأخطاء". وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 4.27، وأن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال وقيمة اختبار الإشارة 6.17،

والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "الالتزام بخصائص نظام المعلومات" دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال أعلى من درجة القدرة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل الأفراد على فقرات هذا المجال. مما يعني أن مجتمع الدراسة مقتنع بتوفر خصائص نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية التي تجعل نظام الرقابة الداخلية أكثر كفاءة وفعالية. وبالتالي ونقبل الفرضية التي تنص على: تتميز نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية بالخصائص التي تجعل نظام الرقابة الداخلية أكثر كفاءة وفعالية.

الفرضية الثالثة:

تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي درجة القدرة المتوسطة (المتوسطة) وهي 3 أم لا، النتائج موضحة في جدول (4).

جدول (4)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال "الالتزام بخصائص المعلومات المحاسبية"

م	الفقرة	المتوسط	الاجتهاد	قيمة (Sig.)	الترتبة
1	يوفر النظام مبدأ الملائمة أي توفير المعلومات المحاسبية عند الطلب وحسب المواصفات المطلوبة كمياً ونوعاً.	4.30	6.17	*0.000	1

م	الفقرة	المتوسط	الاختبار	قيمة	(.Sig)	الرتبة
2	يحقق نظام المعلومات مبدأ الموثوقية أي إمكانية الثقة بالمعلومات المحاسبية المستخرجة والاعتماد عليها.	4.30	6.17	*0.000	1	
3	قدرة النظام على استخراج معلومات قابلة للمقارنة.	4.25	6.08	*0.000	6	
4	يحقق النظام مبدأ الثبات أي الثبات في تطبيق طرق وأساليب القياس والعرض والإفصاح.	4.18	5.92	*0.000	8	
5	يقدم النظام معلومات قابلة للفهم والاستيعاب.	4.25	5.92	*0.000	4	
6	المعلومات المستخرجة من النظام تتسم بالموضوعية وخلوها من التحريف والتشويه.	4.23	6.00	*0.000	7	
7	يحقق النظام مبدأ وقتية المعلومات أي بإمكان المصرف الحصول على المعلومات عند الحاجة لاتخاذ القرارات.	4.28	5.92	*0.000	3	
8	يقدم النظام معلومات صحيحة وخالية من الأخطاء والتحيز.	4.25	6.08	*0.000	4	
9	تتميز المعلومات المقدمة من خلال النظام بالوضوح وعدم الغموض لكي يتمكن المستفيد من الوصول إلى قراراته الصائبة.	4.15	5.92	*0.000	9	

م	الفقرة	المتوسط	الاختبار	قيمة	(.Sig)	الرتبة
10	يقدم النظام معلومات تتسم بالاكتمال أي توضح حدود الأهمية النسبية والتكلفة.	4.10	6.00	*0.000	10	
	جميع فقرات المجال معاً	4.23	6.17	*0.000		

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (4) يمكن ملاحظة أن جميع الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ كما أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات كان أعلى من 4 (الدرجة الكلية من 5) حيث جاء هذا الوسط محصوراً ما بين 4.1 - 4.3، الأمر الذي يعني موافقة أفراد العينة على محتوى الفقرات بدرجة عالية. وهنا يمكن الإشارة إلى الفقرات التي حصلت على أعلى المتوسطات حيث جاءت في المرتبة الفقرة الأولى "يوفر النظام مبدأ الملائمة أي توفير المعلومات المحاسبية عند الطلب وحسب المواصفات المطلوبة كما ونوعاً" بمتوسط يساوي 4.30، وجاءت في نفس المرتبة وبنفس المتوسط الفقرة الثانية "يحقق نظام المعلومات مبدأ الموثوقية أي إمكانية الثقة بالمعلومات المحاسبية المستخرجة والاعتماد عليها"، وتلتها في المرتبة الثالثة الفقرة السابعة "يحقق النظام مبدأ وقتية المعلومات أي بإمكان المصرف الحصول على المعلومات عند الحاجة لاتخاذ القرارات" بمتوسط قدره 4.28. وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 4.23، وقيمة اختبار الإشارة 6.17 والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "الالتزام بخصائص المعلومات المحاسبية" دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال أعلى من درجة القدرة

المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من مفردات العينة على فقرات هذا المجال، وبالتالي نقبل الفرضية التي تنص على أن "توفر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية الخصائص التي يتطلبها نظام الرقابة الداخلي الفعال".

الفرضية الرابعة:

من أجل مناقشة الفرضية تم مناقشة الاساليب المكونة للفرضية كل على حدة. كما تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي درجة القدرة المتوسطة (المتوسطة) وهي 3 أم لا، النتائج موضحة في جدول (5).

جدول (5) المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " أساليب الرقابة التنظيمية"

م	الفقرة	المتوسط	الاختبار	قيمة	(Sig.)	الرتبة
أساليب الرقابة التنظيمية						
1	تلتزم الإدارة بتخصيص دائرة مستقلة لمعالجة البيانات إلكترونياً في الهيكل التنظيمي للمصرف.	4.23	5.68	*0.000	2	
2	تحدد الإدارة واجبات الرقابة التنظيمية من حيث مسؤوليتها عن حماية البيانات وتشغيل الكمبيوتر والعمليات المساعدة وإعداد البرامج وتوصيل المعلومات.	4.23	5.92	*0.000	2	

م	الفقرة	المتوسط	الاختبار	قيمة	(.Sig)	الرتبة
3	يستطيع النظام الفصل بين وظائف التشغيل والتنفيذ ت والتعديل .	4.25	6.00	*0.000	1	
4	يستطيع النظام فحص طرق تخصيص المهام والمسؤوليات الخاصة بالعاملين في مركز الكمبيوتر .	4.15	5.92	*0.000	6	
5	تحتفظ الإدارة بمستندات تُوثق فيها طريقة عمل النظام ومعالجته وتدفق العمل المستندي من خلال النظام الحاسوبي.	4.20	6.00	*0.000	4	
6	قدرة إدارة المصرف على فصل وظيفة الرقابة على النظام عن وظيفة إدخال المعلومات إلى النظام.	4.20	6.00	*0.000	4	
	جميع الفقرات معاً	4.21	6.17	*0.000		
	أساليب رقابة الأجهزة					
7	قدرة الرقابة ضمان إجراءات عدم الدخول إلى قسم الحاسوب في غير أوقات العمل الرسمي.	4.25	6.00	*0.000	1	
8	توفير احتياطات لمواجهة أخطار الحوادث مثل الحريق وانقطاع التيار الكهربائي.	4.20	6.08	*0.000	3	
9	توفر الرقابة إجراءات معينة لدخول وخروج الأجهزة من والى البنك.	4.23	5.83	*0.000	2	

م	الفقرة	المتوسط	الاختبار	قيمة	(.Sig)	الرتبة
	جميع الفقرات معاً	4.23	6.08	*0.000		
	أساليب رقابة التوصيل					
9	يتم وضع إجراءات رقابية لتأمين الشبكة الداخلية ومتابعة البيانات واكتشاف نقاط الضعف.	4.25	6.00	*0.000	2	
10	توفير إجراءات وتعليمات إدارية يتم بموجبها إبعاد الموظفين غير المصرح لهم بالدخول للنظام.	4.18	6.00	*0.000	3	
11	يتم استخدام كلمات السر للتأكد من أن الأشخاص المعنيين هم المسموح لهم بالاتصال بالنظام.	4.30	6.08	*0.000	1	
	جميع الفقرات معاً	4.24	6.17	*0.000		
	أساليب رقابة وتطوير النظام					
12	يتم الاحتفاظ بالنسخ الأصلية للملفات والبرامج في أماكن آمنة.	4.26	5.83	*0.000	1	
13	يتم الحصول على الموافقات الرسمية على كل خطوة من خطوات تصميم وتطوير النظام.	4.18	5.76	*0.000	4	
14	القدرة على الاحتفاظ بنسخة أخرى من ملفات النظام على الحاسوب نفسه.	4.18	6.00	*0.000	3	

م	الفقرة	المتوسط	الاختبار	قيمة	(.Sig)	الرتبة
15	القدرة على الاحتفاظ بنسخة أخرى من وسائل الحفظ الثانوية.	4.23	6.00	*0.000	2	
16	مراعاة اختبار النظام في ظروف عمل واقعية وباستخدام بيانات حقيقية.	4.15	6.08	*0.000	6	
17	توضع أجهزة النظام المحوسب في غرف محمية وآمنة، ولا يتم السماح بالدخول إليها لأي كان.	4.18	5.92	*0.000	5	
	جميع الفقرات معاً	4.19	5.85	*0.000		
	المجال معاً	4.21	6.17	*0.000		

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (5) يمكن استخلاص ما يلي:

- الفقرات في جميع المحاور حصلت على متوسط حسابي أعلى من 4 (المجموع الكلي 5) حيث تراوحت المتوسطات ما بين 4.26- 4.14 ، وهو اعلي من الرقم المتوسط 3، كما جاءت قيم الاختبار متقاربة جداً ما بين 6.17 – 5.67، كما كانت درجة المعنوية لجميع الفقرات ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$. الامر الذي يعني موافقة المبحوثين على جميع فقرات هذا المحور بجميع مكوناته من أساليب رقابة تنظيمية ورقابة اجهزة ورقابة توصيل ورقابة تطوير .

- إجمالي الفقرات لكل أسلوب رقابي أيضاً حصل على متوسط حسابي أعلى من 4 (المجموع الكلي 5) وهو اعلي من الرقم المتوسط 3، كما جاءت قيم الاختبار متقاربة جداً، وكانت درجة المعنوية لجميع الفقرات ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يعني موافقة الباحثين على ما جاء في مكونات كل أسلوب من هذه الأساليب.
- حصل إجمالي المحور على متوسط حسابي 4.21 ، (المجموع الكلي 5) وهو اعلي من الرقم المتوسط 3، وبقيمة قدرها 6.17 ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، الامر الذي يعني موافقة الباحثين على إجمالي المحور الخاص بالفرضية، وعليه يتم قبول الفرضية التي تنص على انه يؤثر استخدام أسلوب الرقابة العامة على فعالية أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية في البنوك العاملة في قطاع غزة.

الفرضية الخامسة:

تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة القدرة المتوسطة (المتوسطة) وهي 3 أم لا، النتائج موضحة في جدول (6).

جدول (6) المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " أساليب الرقابة على مدخلات النظام"

م	الفقرة	المتوسط	قيمة الاختبار	(Sig.)	الرتبة
أساليب الرقابة على مدخلات النظام					
1	قدرة الرقابة الداخلية على التحقق من أساليب الرقابة على المدخلات من إجراءات تكفل حدوثها.	4.10	6.00	*0.000	2
2	المقدرة على ترتيب المستندات تتابعياً لاكتشاف أي نقص في إدخال البيانات.	4.10	5.68	*0.000	3
3	المقدرة على تصميم نماذج إدخال البيانات في الأنظمة المحاسبية الالكترونية بالشكل الذي يكشف الخطأ في حال وقوعه فوراً.	4.18	6.17	*0.000	1
4	القدرة على تصحيح الأخطاء التي يتم اكتشافها في المدخلات ومن ثم إعادة إدخال البيانات المصححة.	4.10	5.92	*0.000	5
5	الاحتفاظ بالمستندات الأصلية أو صور للمدخلات وذلك من أجل المقارنة بين المخرجات وتلك المستندات.	4.10	5.76	*0.000	3
	جميع الفقرات معاً	4.12	6.17	*0.000	
أساليب الرقابة على معالجة البيانات					
6	قدرة النظام على ضمان إجراءات رقابية كافية ضمن برامج الحاسوب للتأكد من معالجة البيانات التي تم إدخالها.	4.15	5.76	*0.000	3

م	الفقرة	المتوسط	قيمة الاختبار	(.Sig)	الرتبة
7	للنظام القدرة على وضع إجراءات رقابية تمنع حذف عمليات سبق تسجيلها.	4.25	6.00	*0.000	1
8	للرقابة القدرة على التأكد من عدم وجود أي فقدان أو تعديل أو تكرار غير صحيح للمعاملات.	4.23	6.00	*0.000	2
	جميع الفقرات معاً	4.21	6.17	*0.000	
أساليب الرقابة على المخرجات					
9	يتم فحص التقارير والمستندات المستخرجة من النظام قبل توزيعها على الجهات المختصة للتأكد من معقولية المعلومات التي تحتويها.	4.15	5.85	*0.000	4
10	قدرة النظام على ضمان صحة ومصادقية المعلومات المقدمة من قبل نظام المعلومات الالكتروني.	4.23	6.08	*0.000	1
11	ضمان توفير قائمة بتقارير ومستندات مخرجات مركز الكمبيوتر ووضع إجراءات رقابية لتوزيع التقارير.	4.13	5.68	*0.000	6
	القدرة على توفير إجراءات محددة تضمن إيصال مخرجات النظام إلى الجهات المعنية فقط في الوقت المناسب.	4.13	6.00	*0.000	5

م	الفقرة	المتوسط	قيمة الاختبار	(Sig.)	الرتبة
12	القدرة على حماية المخرجات الحساسة والسرية من تسليمها للمستخدمين غير المخولين بالوصول إليها أو إرسالها لمكان خاطئ.	4.18	5.92	*0.000	3
13	يتم إتلاف المخرجات المهمة والسرية بعد الانتهاء من استخدامها.	4.23	5.68	*0.000	2
	جميع الفقرات معاً	4.17	5.67	*0.000	
	جميع فقرات المجال معاً	4.20	6.16	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (6) يمكن استخلاص ما يلي:

- الفقرات في جميع المحاور حصلت على متوسط حسابي أعلى من 4 (المجموع الكلي 5) حيث تراوحت المتوسطات ما بين 4.10 - 4.23 ، وهو اعلي من الرقم المتوسط 3، كما جاءت قيم الاختبار متقاربة جداً ما بين 5.68 - 6.16 ، كما كانت درجة المعنوية لجميع الفقرات ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$. الامر الذي يعني موافقة المبحوثين على جميع فقرات هذا المحور بجميع مكوناته من أساليب رقابة تنظيمية ورقابة أجهزة ورقابة توصيل ورقابة تطوير .
- اجمالي الفقرات لكل اسلوب رقابي أيضاً حصل على متوسط حسابي أعلى من 4 (المجموع الكلي 5) وهو اعلي من الرقم المتوسط 3، كما جاءت قيم الاختبار متقاربة جداً، وكانت درجة المعنوية لجميع الفقرات

ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يعني موافقة المبحوثين على ما جاء في مكونات كل أسلوب من هذه الأساليب.

- حصل إجمالي المحور على متوسط حسابي 4.20، (المجموع الكلي 5) وهو اعلي من الرقم المتوسط 3، وبقيمة قدرها 6.16 ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، الامر الذي يعني موافقة المبحوثين على إجمالي المحور الخاص بالفرضية، وعليه يتم قبول الفرضية التي تنص على انه يؤثر استخدام أسلوب الرقابة على التطبيقات على فعالية أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية في البنوك العاملة في قطاع غزة .

من خلال تحليل الجوانب النظرية والعملية للدراسة تم التوصل الى

بعض النتائج أهمها أنه في البنوك العاملة في قطاع غزة:

- يشجع نظام الرقابة الداخلية على الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة من قبل الإدارة العليا، ويقدم معلومات على درجة عالية من الصحة والمصدقية، ويتم تزويد الإدارة بالتقارير اللازمة عن مدى تحقيق الأهداف الموضوعة.
- يوفر نظام الرقابة الداخلية وصفاً وظيفياً يحدد الصلاحيات والواجبات ودرجة المعرفة والمهارة لأداء الأعمال بكفاءة وفاعلية كما تتطلبها مختلف الوظائف داخل البنك، وتفرض الادارة عقوبات مشددة وراعدة عند اكتشاف مخالفات تدل على عدم الأمانة والنزاهة في أداء المهام.
- يستطيع نظام الرقابة الداخلية دراسة المخاطر الناتجة عن تطبيق أنظمة المعلومات المحاسبية الجديدة، والمخاطر الناتجة عن الموظفين،

كما يوفر وسائل محاسبية لتقويم الأداء الشامل مثل الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية والمؤشرات المالية وغير المالية.

- تستطيع إدارة البنك متابعة مختلف مكونات نظام الرقابة الداخلية وتحديد فاعليتها ومدى حاجتها للتطوير والتحديث.

أثبتت الدراسة وجود دور مهم للخصائص التي تجعل نظام الرقابة الداخلية أكثر كفاءة وفعالية وذلك كالآتي:

- قدرة النظام على تسجيل وتخزين البيانات المحاسبية بما يتفق مع المبادئ والقواعد المحاسبية المقبولة عموماً ومنع حالات الغش والتلاعب والخطأ المقصود وغير المقصود.

- أن لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية دور كبير في توفير خاصية الملاءمة والموثوقية، ومن الجانب الآخر أثبتت ضعف في بعض النواحي مثل قدرة النظام الالكتروني تقديم معلومات تتسم بالاكتمال والموضوعية وقابلة للمقارنة، وضعف في تطبيق طرق وأساليب القياس والعرض والإفصاح.

- لاستخدام أسلوب الرقابة العامة (أساليب الرقابة على الأجهزة، وأساليب رقابة التوصيل، وأساليب رقابة توثيق وتطوير النظام) أثر كبير على فعالية أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية في المصارف الإسلامية، وذلك نظراً لأن النظام له القدرة على الفصل بين وظائف مشغل الأجهزة والتصريح بتنفيذ العمليات المالية وتعديل الملفات، وتلتزم الإدارة بتخصيص دائرة مستقلة لمعالجة البيانات إلكترونياً في الهيكل التنظيمي للمصرف. كما توفر الرقابة إجراءات

معينة لدخول وخروج الأجهزة من وإلى المصرف. من ناحية أخرى فإن كلمات السر تستخدم للتأكد من أن الأشخاص المعنيين هم المسموح لهم بالاتصال بالنظام، ووجود إجراءات رقابية لتأمين الشبكة الداخلية ومتابعة البيانات. كما يتم الاحتفاظ بالنسخ الأصلية للملفات والبرامج في أماكن آمنة، وعلى وسائل الحفظ الثانوية. كما أنه يتم تصميم نماذج إدخال البيانات في الأنظمة المحاسبية الالكترونية بالشكل الذي يكشف الخطأ فور وقوعه، ولنظام الرقابة الداخلية القدرة على وضع إجراءات تمنع حذف عمليات سبق تسجيلها.

بناءً على ما تم التوصل له من نتائج فإن الباحث يوصي بـضرورة قيام البنوك العاملة في قطاع غزة بضرورة مواكبة التطور في نظم المعلومات المحاسبية وأساليب الرقابة على النظم الالكترونية وكذلك تأهيل الطاقم العامل في مجال الرقابة على استخدام أساليب ووسائل الرقابة على النظم المحسوبة.

وكذلك الأخذ بعين الاعتبار التطورات والتغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة، ومحاولة الاستفادة منها، بما يسهم في تحقيق كفاءة نظم المعلومات المحاسبية وفعاليتها. كذلك لأنه البنوك عليها أن تعمل دائماً على تطوير نظام رقابة داخلي فعال يستطيع الاستجابة للتغيرات التي يحدثها عصر تكنولوجيا المعلومات، فلا بد أن يتوفر في بناء النظام جميع مكوناته الأساسية بدءاً من بيئة الرقابة ثم تقييم المخاطر والاهتمام بأنظمة الاتصالات والمعلومات وأنشطة الرقابة وانتهاء بالمراقبة المستمرة، للتأكد من شمولية نظام الرقابة الداخلية على جميع عمليات البنك.